توظيف وسائل الاعلام الحديثة في دعم تمكين المرأة في العراق

م. د. هدى هادي محمود
Dr.huda-hadi@uomosul.edu.iq
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

Employing modern media to support women's empowerment in Iraq

Lecturer. Dr. Hoda Hadi Mahmoud
College of Law/University of Mosul

المستخلص

تتمحور فكره الدراسة بأن وسائل الاعلام من أهم أدوات المجتمع في العصر الحديث، إذ تتمتع بالقدرة على الوصول الى جمهور كبير عن طريق الاتصال الجماهيري، واحداث تأثيراً واضحاً لدعم المرأة من خلال التركيز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، إذ تشكل قضية تمكين المرأة وتفعيل دورها من ابرز القضايا التي شغلت الحقل المعرفي والسياسي، ومجال حقوق المرأة، ونظراً لأهمية المرأة في المجتمع، إذ تبرز أهمية توظيف الاعلام الحديث عن طريق التوعية وتثقيف المجتمع بأهميتها لاندماجها وتمكينها لخدمة المجتمع، فضلاً عن مساواتها مع الرجل في التمتع بحقوقها الإنسانية والقانونية المختلفة من جهة ورفع معنوياتها وقدرتها بمقدرتها وامكانياتها، إذا ما تم اشراكها في نواحي الحياة كافة من جهة اخرى، ويهدف البحث الى التعرف على بإمكانية توظيف الوسيلة الإعلامية لتمكين المرأة في المشاركة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وبيان أدوات الإعلام الفاعلة في تغيير سلوكيات والمعتقدات المجتمعية السلبية تجاه المرأة، وهنا يثار تساؤل هام " كيف تؤثر الوسائل الإعلامية في تمكين ودعم المرأة"؟ لذا يسلط البحث حول توضيح مفهوم تمكين المرأة، وأهميتهُ وأهدافه، كما يركز على مسؤولية واهمية وسائل الاعلام في تمكين المرأة وبيان مكانتها لتكون عضواً فعال في المجتمع، وتضمين تقنيات الاعلام الالكتروني التي تخص المرأة، خلص البحث الى أن الاعلام يساهم في الدفع باتجاه تحقيق التمكين للمرأة ويسهم في متابعة ومراقبة تنفيذ النصوص القانونية وبيان أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة، وختمت الدراسة عدد من المقترحات والتوصيات التي ركزت على ضرورة اهتمام

الوسائل الإعلامية بتوعية المجتمع بأهمية تفعيل دور المرأة ، والعمل على تمكينها، وتوفير وتطوير الدعم الكامل للمؤسسات والإفراد، فضلا على التركيز على التطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات وتوظيفهما لخدمة المرأة.**الكلمات المفتاحية:** وسائل الاعلام، التمكين

Abstract

The idea of the study revolves around that the media is one of the most important tools of society in the modern era, as it has the ability to reach a large audience through mass communication, and to have a clear impact on supporting women by focusing on women's participation in political and social life, as it constitutes the issue of empowering women and activating their role Among the most prominent issues that occupied the knowledge and political field, and the field of women's rights, and given the importance of women in society, the importance of employing modern media by raising awareness and educating the community about its importance for its integration and empowerment to serve the community, as well as its equality with men in the enjoyment of its various human and legal rights on the one hand and raising Her morale and ability with her ability and capabilities, if she is involved in all aspects of life on the other hand, and the research aims to identify the possibility of employing the media to empower women to participate politically, socially and economically and to show the effective media tools in changing negative societal behaviors and beliefs towards women, and here an important question arises How does the media affect the empowerment and support of women? Therefore, the research sheds light on clarifying the concept of women's empowerment, its importance and objectives, and focuses on the responsibility and importance of the media in empowering women and clarifying their position to be an effective member of society, and the inclusion of electronic media technologies that pertain to women. The research concluded that the media contributes to pushing towards achieving women's empowerment It contributes to the follow-up and control of the implementation of legal texts and the statement of the most important challenges facing the empowerment of women. The tremendous development in information and communication technology and its use to serve women. **key words:** media, empowerment

مقدمة:

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، وتمكن أهمية الاعلام في إبراز قضية المرأة والدفع بها الى الامام، إذ تلعب الوسائل الإعلامية دوراً مهماً في إبراز دور المرأة في المجتمع، وتعد وسائل الاعلام وسيلة مهمة في تنمية المرأة، وأصبح بإمكانه ان يكون عاملاً قوياً للتغيير بتقديم صورة متوازنة في دور المرأة في المجالات المتنوعة واسهاماتها والنهوض بالمرأة وزيادة الوعي بقضاياها في عالم متغير، في خطوة لحماية كرامة المرأة.

ومن الجدير بالذكر أن النظر إلى حقل الإعلام كوسيط حي وفاعل في عملية الإصلاح الاجتماعي العام الذي يستهدف تحسين أوضاع المرأة والمجتمع ككل، تنطلق من أن البدء بإعادة النظر في الإعلام كحقل وكمؤسسة فيما يخص وعي الإعلاميين بقضايا المرأة، ومن ثم مضمون الرسالة الإعلامية بشأنها، وكذلك فيما يخص مستوى الحرفية المهنية للإعلاميين، هو الخطوة الأساسية نحو دفع الإعلام لأداء أكثر فعالية وكفاءة لوظيفته المرتجاة في إصلاح وضع المرأة في المجتمع.

وعلى الرغم من أن نطاق اهتمام المعني بقضايا المرأة قد اتسع ليشمل مجالات كثيرة تمثل الجوانب المختلفة لحضور المرأة في المجتمع، إلا أن مجال الإعلام يظل محوري، نظراً لدوره الخادم لجميع المجالات الأخرى؛ فالإعلام عند المعنيين بقضايا المرأة هو وسيط أساسي في العملية الهادفة لتحسين وضع النساء في المجتمع بوجه عام، وذلك عبر التفعيل الصحيح لدوره كحامل للرسائل ومشكّل للأفكار والصور الذهنية وأنماط التفكير والذوق العام والاتجاهات والاهتمامات، وهو الدور الذي يتزايد نفوذه في ضوء التطور التقني الهائل الذي تشهده وسائل الاتصال في الآونة المعاصرة.

ويبدو التحدي هنا في تزويد الإعلاميين بالمعرفة والوعي الكافي بقضايا المرأة بما يعمق لديهم ثقافة المساواة ويزودهم بحس النوع الاجتماعي، ويزودهم كذلك بحساسية إدراك المشاكل التي تعتري المرأة والقدرة على إدراك واستغلال الفرص المتاحة لتحدي هذه الصورة السلبية وتغييرها، وذلك من خلال صياغة الرسائل الإعلامية التي يقدمونها للمجتمع؛ فلا تصبح هذه الرسائل مجرد انعكاس سلبي لتصورات ثقافية خاطئة عن المرأة، بل تكون انعكاس لواقع حقيقي تتعدد فيه أدوار المرأة وإسهاماتها، وتكون مقود لتغيير الخطأ وإرساء تصورات ثقافية رشيدة ومنصفة عن المرأة.

أهمية البحث: تتركز أهمية الدراسة على محاور عدة وهي التعرف على أهمية التمكين للمرأة وبيان دورها في المجتمع بغية إتاحة المجال لاندماجها والمشاركة للاستفادة منها، فضلاً عن التعرف الى تشخيص نقاط الضعف والتحديات والعقبات المؤثرة على استخدام الوسائل الاعلامية كوسيلة من الوسائل التي تدعم المرأة وتحولها من طور التهميش إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات.

أهداف البحث: تهدف الى تلبية متطلبات الحاجة التطويرية للوسيلة الاعلامية وفق المتغيرات والتحولات المجتمعية، مع الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت في مجال الاعلام، وقد ادى ظهوره إلى حدوث تحولات كبيرة وبما يتواكب مع هذا التطور، وإبراز دور الاعلام في إمكانية التأثير لتمكين المرأة في المشاركة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وادماجها في المجتمع عن طريق تمتعها بالحقوق والواجبات اسوة مع الرجل.

مشكلة البحث:تكمن مشكلة الدراسة بأن عدم تطوير السياسة الاعلامية التي تعتمدها تجاه قضايا المرأة، الامر الذي ينجم عدم موائمة مخرجات ومتطلبات تمكين المرأة، بالرغم أنه أثبت من أنجح الحلول إذ بإمكان تغيير نظرة وثقافة المجتمع اتجاهها، وهنا يثار تساؤل هام: " كيف يمكن توظيف لوسائل الاعلام الحديث لتصبح ذات متغير إيجابي لتمكين المرأة؟"من خلال طرح التساؤل البحثي الرئيسي السابق، يمكن وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ماهية أهمية وأهداف ومظاهر التمكين للمرأة، والمعوقات والتحديات التي تواجه الوسائل الإعلامية في العراق؟

٢- ماهية اليات وسائل الاعلام في تطوير واقع المرأة والنهوض بها؟

فرضية البحث: تنطلق الفرضية على أساس أن هنالك علاقة متبادلة بين تمكين المرأة والسياسة الإعلامية الموجه للتوعية بقضايا المرأة ودعم حقوقها الإنسانية، والحث على إعداد استراتيجيات وطنية ووضع الخطط وإنشاء الآليات لتنفيذها ومخرجاتها المرتبطة بها، بخاصة وهي تتبادل التأثير والتأثر، والتعرف اهم التحديات التي تواجه الاعلام، والاستراتيجيات الرئيسة التي تتبعها السياسة الاعلامية في تطوير واقع المرأة، إلا ان هذا القطاع لايزال يفتقر الى وجود سياسة اعلامية واضحة المعالم وذلك بسبب عدة عوامل تحكم ذلك.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على عدة مناهج ومنها المنهج التحليلي لإبراز المشكلة من ناحية مداخلها ومخارجها، وتحليل السياسة الاعلامية وبيان اهم المعوقات التي تواجهها

المؤسسات الإعلامية وكيفية استطاعت العمل والاستمرار في توظيف تكنولوجيا في استمرار العملية الإعلامية في معالجة قضايا المرأة ومعوقات التمكين، والمنهج المؤسسي للوقوف على القواعد تحكم المؤسسة الاعلامية.

هيكلية ابحث: انتظم البحث في مبحثين، تناولت الدراسة الإطار المنهجي (مشكلة البحث وأهدافه واهميته)، تطرق المبحث الأول (مفهوم التمكين وأهمية الاعلام في تمكين المرأة) اما الثاني فقد تناول (آليات وسائل الاعلام العراقي في نشر ثقافة تمكين المرأة ومعوقاته، ثم الخاتمة واهم الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المبحث الأول

التمكين وأهمية الاعلام في النهوض بواقع المرأة

المطلب الأول: مفهوم التمكين

يحيل تمكين المرأة الى كل التدابير والإجراءات والتشريعات التي تدعم إدماج المرأة في المجتمع وتطوير كفاءتها وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات والميادين، بما يجعلها واعية بقدراتها وبإمكانياتها، وواثقة في نفسها، والتمكين بهذا المعنى يتجاوز رعاية النساء إلى جعلهنّ مالكات لعناصر القوة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتيح لهنّ الاعتماد على مقوماتهنّ لذاتية في تحسين أوضاعهنّ المختلفة بصورة مستمرة والتأثير في القرارات التي تهم شؤونهنّ [١].

اولاً: – تعريف التمكين يُعرّف مفهوم تمكين المرأة بالإنكليزية (Empowerment Women's) بأنه العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تمكنها من السيطرة على حياتها [٢], كما عرفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي التمكين بأنه " عملية تمكين المرأة وزيادة وعيها عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية، حتى يتمكن الافراد من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد التي تعنيهم.

وايضاً يمكن تعريف التمكين بأنه " الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وكذلك صناع القرار في مختلف الدول" وتقوم منظمة الأمم

[١] صلاح الدين ياسين، الكوتا النسائية كآلية للتمييز الإيجابي لصالح المرأة (المغرب أنموذجا)، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، متاح في الموقع الالكتروني الموسوعة الجزائرية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠: www.politics-dz.com

[٢] تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق ٢٠٢٠م،ص ٢٥.

المتحدة بتناولها وإلقاء الضوء عليها في خطاب المواقع الالكترونية الخاصة بها، والتي من شأنها زيادة وعي المرأة وتنمية قدراتها بشكلٍ يمكنها من المشاركة في شتى مجالات التنمية وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات في كافة الأمور التي تعنيها [١].

وبناءاً على هذه التعريفات يتبين أهمية توافر ثلاثة عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية، وهي: الموارد، والإرادة، والإنجازات، ويُشير كل من تلك العناصر الى معنى مختلف؛ فالموارد تُشير الى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية والبشرية، إمّا الإرادة فتُشير إلى قدرة المرأة أو لى الأقل إحساسها بالقدرة الى تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرف بناءً على تلك الأهداف، أمّا الإنجازات فهي تُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسياً [٢].

ثانياً: – مظاهر تمكين المرأة: يتم قياس وصول المرأة الى الموارد والنتائج المتوقعة لاستخدامها لتلك الموارد من خلال المؤشرات الكمية، حيث يتم قياس وصولها الى الموارد المختلفة من خلال مؤشرات مستويات محو الأمية، وعدد الفتيات والنساء المتعلمات، والقيود التي يتم فرضها على حركة المرأة، والقوانين الموضوعة بحيث تراعي الاعتبارات الجنسية، وعمالة المرأة خارج المنزل، وعضويتها للمنظمات المدنية، وأنماط الملكية، ومستوى ثقة المرأة بنفسها، أمّا قياس نتائج وصولها الى تلك الموارد فيتّم من خلال مؤشرات قدرة المرأة على التأثير على قرارات الأسرة وعلى توزيع المهام الأسرية بين الأفراد ومستويات العنف ضدها، إضافة لعدد من القوانين والتشريعات المناسبة للنساء، وعدد النساء اللواتي يستطعنّ تولي المناصب القيادية العامة، ومعدلات وفيات الأمهات ومعدلات الخصوبة وغيرها [٣].

ومن هنا يتبين أهمية تمكين المرأة في رفع كفاءة المرأة وتنمية قدراتها المهنية والوظيفية والذي ينعكس بشكل فعال وايجابي على تكوين وصقل شخصية المرأة وقدرتها على

---

[١] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM)، تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.unwoman.org/ar

[٢] محمد مروان، تعريف تمكين المرأة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: www.mawdoo3.com

[٣] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشري، حول عدم المساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ٢٠١١، ص١٤.

إنجاز المهمات والتعلم المستمر، وتقليل نسب البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للنساء الراغبات بدخول سوق العمل والمساهمة في بناء التنمية المجتمعية كل حسب موقعه وقدراته.

ثالثاً: – مظاهر تمكين المرأة في المواثيق والاتفاقيات الدولية : مرت حقوق المرأة وتمكينها في الاطار الدولي منذ منتصف الاربعينات من القرن الماضي بمراحل عديدة حتى استقرت وفق ما هي عليه اليوم، وعلى الرغم من التغيرات التي حدثت لصالح المرأة لتنال حقوقها، إلا أنها لم تنل مكانتها الاجتماعية التي تستحقها، فبقيت تعاني من سلب لحقوقها، وعدم مساواتها بالرجل في كل النواحي سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، وهذه اللامساواة نؤثر سلباً على تصور المرأة لذاتها، وامكانية تحقيق ذاتها، كما تؤثر سلباً على القوى البشرية التي هي أساس العملية الإنتاجية وبالتالي تعطيل لقوى أساسية في تمكين وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكافة المجتمعات, ومن خلال مسيرة الأمم المتحدة الطويلة أصدرت العديد من الاتفاقيات والمواثيق والعهود لحماية حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة، وفيما يلي عرض لأهم المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية التي ركزت على حقوق المرأة.

اولاً: ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م: يعد الميثاق أول اتفاقية دولية تبين المساواة بين الرجل والمرأة بشكل واضح، إذ اكد على مبدأ المساواة وعد التمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق كافة ابتداءاً من ديباجة الميثاق، والذي نص على أن (نحن شعوب الأمم المتحدة آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماناً بالحقوق الاساسية وبكرام الفرد، وقدرته وبما للرجال والنساء... من حقوق متساوية) [١]، أما الفقرة (٣) من المادة الاولى من الميثاق، فقد نصت على (تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك انطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس واللغة..) [٢]، فيما نصت المادة الثامنة على انه(لا ترض الامم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك باية صيغة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسة والثانونية) [٣].

الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨م ضمن الإعلان العالمي حقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة، ودعا الى ضرورة تدخل القانون للحفاظ على هذه الحقوق لأنه إذا

[١] انظر المادة (٣) من ديباجة ميثاق الامم المتحدة.
[٢] انظر المادة (١) من ميثاق الامم المتحدة .
[٣] انظر المادة (٨) من ميثاق الامم المتحدة .

اهملت يتعرض الى اعمال تودي الى الايذاء، لذا اعترف الإعلان العالمي لحقوق الانسان بحق النساء وحمايتها على أساس من العدل والحرية والسلام كما نادي الى: [١]

١- ان جميع البشر احرر في الكرامة والحقوق.

٢- حرية التنقل والسفر وحرية التمتع بجنسية ما وألا يحرم منها.

٣- الحق في التعليم والتربية وانماء الشخصية.

٤- حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون تمييز بسبب الجنس او اللون او الدين او اللغة او العنصر او الراي السياسي او غيره وبدون تفرقة او تمييز بين الرجال والنساء.

٥- حق التملك والعمل والحصول على الاجر المناسب.

٦- حرية الاشتراك في المساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

ثانياً: الاتفاقية سيداو (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩) اعتمدت الاتفاقية الدولية على القاعدة القانونية الأساسية وهي القضاء على التمييز ضد المرأة بجميع اشكاله ومظاهره, ومن هذا المنطلق دعت الاتفاقية الدولية(سيداو) الى المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة في كافة الميادين، والإسراع الى اتخاذ كافة الخطوات من اجل تعديل أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي الخاصة بالمرأة والتي جعلت من التمييز عرفاً متوارثاً عبر الأجيال، وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي: [٢]

- المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس
- الحقوق الأساسية للإنسان وكرامته كفرد وقدرته.
- وضع المرأة في الدستور.
- عدم التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات.
- المرأة وقانون العمل.

---

[١]) إذ اعتمدت هذه الاتفاقية في ١٩٧٩/١٢/١٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨١/١٢/٣م، وتم التأكيد على مبدأ عدم التمييز، وأن الجميع يولدون احراراً متساوين في الحقوق والواجبات دون أدنى تمييز، ودعت الاتفاقية الى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ينظر : منظمة الأمم المتحدة، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات الدولية(الانترنت)، على الموقع: www.un.org

[٢])انظر المادة الرابعة من اتفاقية سيداو لعام ١٩٧٩م (لا يعتبر اتخاذ الدول الاطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة تمييزاً كما تحدده هذه الاتفاقية ولكنه يجب الا يستتبع بأية حال منتيجة له، والابقاء على معايير غير متكافئة او منفصلة كما يجب وقف العم بهذه التدابير عندما تكون اهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت).

- الحقوق السياسية للمرأة.
- الحق في السفر للخارج.

إذ تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بانها اتفاقية دولية تركز على حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة بالمرأة في جميع أنحاء العالم، وتعنى بتحقيق المساواة في الحقوق وتضع توجيهات لإعمال تلك الحقوق، كما تحدد خطة عمل للبلدان التي صادقت على الاتفاقية لاتخاذ خطوات ملموسة لتحسين وضع المرأة وإنهاء التمييز ضدها، مع دمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية أو التشريعات الأخرى، إذ حيث تضمنت مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك حقوق المرأة الريفية[١]

ثالثاً: الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : وهي اتفاقية دولية متعددة الاطراف اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٦ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٦٧م، حول الحقوق والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، والتي صادقت عليها ١٦٠ دولة على منح كافة البشر الاستحقاقات الأساسية الضرورية لتلبية حاجاتهم، التي تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان منح حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد كالحق في السكن اللائق، وفي التعليم والعمل والامن الاجتماعي والحياة الاسرية والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية، ورغم الضرورة الحياتية لكل هذه، فربما يكون ضمان الاتفاقية الدولية لـ"حق كل غرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية هو الأكثر أهمية. [٢] ويمكن تلخيص التزامات الواجب احترامها والمبادئ الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة على النحو الاتي [٣]:

- احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الامتناع الذاتي عن ارتكاب أي انتهاك لهذه الحقوق).
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (منع أطراف ثالثة من انتهاك هذه الحقوق).

---

[١])منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية واصالة التشريع الإسلامي،"دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلاميةوالقوانين الدولية الخاصة بحقوق المرأة،ط١،دار الثقافة للنشر،عمان،٢٠١١،ص٩٠/٩١

٢) محمد عبد الله محمد المفرجي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

٣) مقدمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الموقع الالكتروني: https://www.escr-net.org/ar/resources/368498

- الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اتخاذ التدابير اللازمة لإعمال هذه الحقوق عن طريق الاجراءات التشريعية والإدارية واعتماد الميزانية وغيرها).
- طلب المساعدة والتعاون الدوليين وتوفيرهما في مجال إعمال هذه الحقوق.

كما دعا مؤتمر بكين الرابع للمرأة عام ١٩٩٥م، الاهتمام الدولي بالدور الذي يمكن ان يلعبه الاعلام في إلغاء تبعية المرأة، علاوة على أهمية هذ الدور في تقدم حقوق المرأة، فلقد قدم إطار العمل الصادر عن مؤتمر بكين نظرة عامة عن المشاكل والقضايا التي تحيط بالمرأة.

المطلب الثاني: أهمية الاعلام في تنمية تمكين المرأة

لا شك في أن الاعلام يؤدي دوراً في تشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع نواحي الحياة، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فالأعلام قادر على انتهاج سياسات تحريرية لصالح المساواة بين الجنسين في مضمون الاعلام، وانهاء القوالب النمطية، وتمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً كما يمكنه ان يسلط على وضع المرأة في مناطق النزاع والعنف ضدها[١].

لذا فأن وسائل الإعلام تعد من الآليات الوطنية المهمة والرئيسية لحماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، وتعمل هاتان الآليتان جنبًا إلى جنب مع آليات أخرى (سواء كانت آليات حكومية أو مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.. إلخ) من اجل نشر مبادئ حقوق الإنسان للمرأة في المجتمع وحماية هذه الحقوق من الانتهاك [٢].

إذ يمكن أن تلعب العديد من الأدوار في زيادة الوعي تعزيز تمكين المرأة، بما في ذلك الوعي العام، وأدوار الوقائية والرقابية، من ناحية أخرى يمكن القول إن الإعلام يتعامل مع قضايا المرأة في بعدين [٣]:

الأول، متابعة مخرجات المؤسسات المختلفة التي تعنى بقضايا المرأة سواء كانت حكومية أو وطنية، وذلك من خلال من خلال اصدارات هذه المؤسسات ونشراتها وتقاريرها واخبارها المختلفة.

---

[١] عبد الاله مجيد، تمكين المرأة خطوة نحو عالم جديد، وقائع مؤتمر يونسكو بعنوان مساواة الجنسين في تنمية المجتمعات، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧، ص٢٤٢.

[٢] الفت حسن الاغا، الاعلام ودعم قدرات المرأة، متاح على الموقع الالكتروني: womens.net

[٣] اسيا يار كندي، دور الوسائل الإعلامية والثقافية في ابراز المرأة، بحث منشور بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٢، على الموقع الالكتروني: www.kau.edu.sa

أما البعد الثاني، وهو البعد الأكثر تأثيراً، فيمكن اعتبار تعامل وسائل الإعلام مع القضايا والمعلومات المتعلقة بحقوق المرأة وقضاياها ضمن وسائل الاعلام الجماهيري كمنهج حيث يكون حساسا لقضايا المرأة ليصار بذلك اعتباره مصدرا يتمتع بالمصداقية بالنسبة للمعلومات يمكّن جميع قطاعات المجتمع والحكومة والناشطين وغيرهم من العمل معًا لدفع تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتستطيع وسائل الاعلام أن تكون إحدى وسائل تحقيق تمكين المرأة، في تغيير وجهات النظر التقليدية السائدة حول دور المرأة في المجتمع وقضاياها، وان تطرح رؤية نقدية تستطيع أن تستهدف بإزالة كافة المعوقات التي تمنع النهوض بواقع المرأة، كما ان البث المباشر عبر الأقمار الصناعية وما يوفره من خدمات تعليمية وثقافية وفنية وترفيهية للمرأة، في دعم التدفق المعلوماتي لما يتمتع به من الإمكانيات تصل بها الى المناطق النائية، وتخلق بيئة متعددة القنوات والتي تدعو النساء لأخذ فرصة في تبادل الآراء والمعلومات والأفكار وتلقي العديد من الإنتاج الثقافي المصمم لجذب مختلف الاذواق والاهتمامات، اذ انها تقدم برامج تعد من الأدوات الهامة لزيادة الوعي بالتنمية والتمكين، وأيضا وسيلة للتعليم تتحدى عوائق الزمن والمسافات، وخلق بيئة تحفز على أدوار المرأة والتي تعترف بإسهاماتها في المجتمع [١].

إذ يجب على وسائل الإعلام فضح انتهاكات حقوق المرأة من خلال عملية رصد وتوثيق هذه الانتهاكات ونشرها للعامة، بما يتوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أضف الى ذلك، تلعب وسائل الإعلام دورًا وقائيًا مهمًا من خلال تعزيز التثقيف بحقوق المرأة لمنع تكرار الانتهاكات، بهدف تغيير العادات والسلوكيات اليومية التي تشكل انتهاكًا ضد المرأة, يمكننا سرد العديد من الأمثلة والأساليب التي يمكن أن تستخدمها وسائل الإعلام لزيادة الوعي بتمكين المرأة، بما في ذلك [٢]:

- متابعة التقارير والأخبار والأحداث المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بحقوق المرأة وأهميتها، من خلال التعريف بها لحماية هذه الحقوق.

---

[١]) الفت حسن اغا، مصدر سبق ذكره.

[٢]) أحلام عبد الرقيب، رؤية صحفية مشتركة لدعم المرأة، المركز المصري، القاهرة، متاح على الموقع الالكتروني: www.ecwergypt.org

- خلق ثقافة قانونية عامة في المجتمع عن طريق البرامج التلفزيونية واللقاءات مع المختصين لتقديم المشورة القانونية للمرأة بشأن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة.
- مقابلات صحفية مع خبراء وناشطين في مجال حقوق المرأة، وكذلك السلطات والمنظمات المسؤولة عن الآليات الوطنية لحماية حقوق المرأة.
- توظيف الرسوم الكاريكاتورية في زيادة الوعي بحقوقها، كتعبير عن مواقف أو محتويات محددة، ويمكن استخدام هذه الرسومات كمداخل للمناقشة، وهي طريقة محببة ومرغوبة تترك اثرا لدى المجتمع وتقلل من حدة الرفض ولها نوع من الإثارة، ويمكن استخدامها مع مختلف الفئات، يمكن ان تقدم فيها قضايا المرأة ونسلط الضوء فيها على مشاكلها.
- تسخير استخدام الصور في وسائل الإعلام في زيادة الوعي المجتمعي، حيث أن الصور في وسائل الإعلام هي وسيلة عالمية قوية لتوصيل قصة ما يمكن أن تؤثر على هذا الاتجاه.
- تعزيز العلاقة والثقة عند العامة بدور الاعلام وذلك من خلال اعطاء حقوق الانسان اولوية في تغطياتها الاعلامية وتفعيل الحوار الوطني ما بين الاعلام والمجتمع والسلطات المعنية بحقوق الانسان وحقوق المرأة.
- تشكيل التحالفات الاعلامية بالتعاون مع الجهات الاخرى لتعزيز حقوق المرأة على المستوى الوطني، انشاء مراصد اعلامية تعنى بدراسة ومتابعة تطور دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة حقوق المرآة.
- تفعيل دور وسائل الاعلام المجتمعي من (المدونات، انترنت، منتديات، صفحات اجتماعية، وغيرها) في التوعية ومضامين تمكين المرأة حيث انها تسمح للقراء بالتعليق على كتابات بعضهم البعض ونستطيع من خلالها خلق نقاش تفاعلي يسمح بتبادل الآراء ولها انتشار على نطاق واسع وعلى مختلف المستويات.

ومن هنا يمكن القول ابراز دور الاعلام هو عمل إسهام تاريخي لتقدم تمكين المرأة، من خلاله يمكن الحصول المتكافئ في الفرص باستخدام موارد المجتمع، ومنع التفرقة على أساس النوع في الفكر والممارسة، والحد من العنف والاستقلال الاقتصادي، وخلق المشاركة في كل مؤسسات صنع القرار وحرية الاختيار في أمور تتعلق بحياة الفرد، كما يجب الاخذ بالاعتبار أن النساء لا تشكلنَّ فئة متجانسة، ولذا فإن أولويات التمكين لجماعات مختلفة من النساء ليست متطابقة، في مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص الذي يمثل حجر

الأساس في تحقيق التمكين للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتبدأ اشكال التمييز النمطية، بالتمييز ضد المرأة التي تشكل نصف المجتمع، فبالرغم التقدم الذي أحرزته بعض المجتمعات في مكافحة التمييز ضد المرأة، والتفاوت في مداه وعمقه، توفير الحاجات الأساسية مثل الغذاء الصحي التعليم الأساسي والرعاية الصحية وفرص تنمية المهارات والحصول على الأنشطة التي تدر دخلاً، اذ يحفل الواقع بأنماط متعددة من التمييز ضد المرأة بدءاً من النطاق العام بالمشاركة في الحياة العامة، ومراكز القرار، الى المشاركة في النشاط الاقتصادي.

لذا فأن التوعية والتثقيف بحقوق المرأة من خلال وسائل الاعلام هو واجب وطني من منطلق ان الوعي بالحق في اقراره عملياً وترسيخه، كما يعد مسئولية تتطلب عمال الشراكة الحقيقية القائمة على الجهود على التنسيق للجهود المختلفة للأعلام لإنفاذ هذه الاتفاقية ورفع الوعي بأهميتها خاصة وأنها تعتبر حاليا جزءاً من رؤية عالمية ومقياس يبين مدى احترام وتعزيز حقوق المرأة

المبحث الثاني

آليات وسائل الاعلام العراقي في نشر ثقافة تمكين المرأة ومعوقاته

لا يمكن الحديث عن حرية العمل الإعلامي دون احترام محددات الممارسة المهنية في مقدمتها وجود بيئة ديمقراطية تزدهر فيها الحريات الأساسية عامة، وتحترم وتصان فيها حقوق المرأة، وتطبق القانون على الجميع، وتكمن أهمية ذلك لما يلاحظ من استمرار التضييق الممنهج على وسائل الاعلام العراقية في ظل غياب الضمانات الحقيقية لاحترام دور ومكانة وسائل الاعلام في المجتمع[١].

المطلب الأول: – معوقات تواجه الاعلام في تمكين المرأة

برزت مجموعة من المعوقات التي تحول دون تأدية الوسائل الإعلامية في العراق لدورها الفعال في نشر وثقافة تمكين المرأة وتعميق الوعي بحقوقها وتتمثل هذه العقبات فيما يلي: [٢]

[١] هدى إبراهيم الدسوقي، الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة عبر الانترنيت حول قضايا تمكين المرأة (دراسة تحليلية)، مجلة البحوث الإعلامية، العدد: ٤٥، ج٥، جامعة الازهر، كلية الاعلام، ٢٠٢٠، ص٢٦٢.

[٢] ليلى حنتوش ناجي، معوقات اعلان حالة الطوارئ في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد:٤،جامعة بابل، كلية القانون، ٢٠١٧م، ص٥٦٥.

١- تفتقد بعض وسائل الاعلام للخبرة والمقدرة على الالتزام بتتبع التطورات في مجال حقوق المرأة في الإعلان عن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، إذ يركز الاعلام على أسلوب الاثارة، بينما يتطلب وجود خلفيات وتحليل عميق؛ وهو في حقيقة الامر يحتاج الى مدى طويل لتغطيته مما يضعف دور الرقيب الذي من الممكن ان تمارسه وسائل الاعلام.

٢- طبيعة التحديات الاقتصادية التي تعوق تغطية وسائل الاعلام لقضايا المرأة، إذ تتحكم اغلب وسائل الاعلام لتأثير الاحتكار على الحق في الاتصال.

٣- سيطرة بعض العادات والتقاليد على توجيه المضمون الإعلامي، بالإضافة الى عدم قدرة وسائل الاعلام والعاملين فيها من الاستفادة من الميزات التي احدثتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في خدمة المرأة.

٤- انتشار الفساد الإعلامي عندما يتعلق الامر بالتغطية الإعلامية للممارسة وتضارب المصالح وقلة الإعلاميين المتخصصين بقضايا المرأة.

يتضح مما سبق ان وسائل الاعلام في إطار مسئوليتها الاجتماعية يتطلب أن تنشر الممارسات السلبية داخل المجتمع للانتهاكات التي تتعرض اليها المرأة العراقية والتأكيد على حقوقها، ونشر وتعزيز الضمانات القانونية والدستورية لها.

ومن وجهة نظر الباحث، ما زالت هنالك العديد من المعوقات الموجودة في وسائل الاعلام العراقي التي يجب ان نزيحها لنعطي المرأة حقها في المجتمع، وبالرغم من الجهود الحثيثة التي حصلت عليها المرأة بتمكين غير مسبوق في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م، لكن لا زالت تواجه محاولات لكبح انطلاقها عبر ترويج لأفكار مغلوطة ومحاولة ربطها الغير منطقي بديننا الإسلامي وضعه وسيلة للوصول لغايات بعض المتطرفين، فالإعلام مسؤوليته كبيرة جدا في عكس الصورة الحقيقية دون تشويه، بإيقاف نشر الشائعات والتكهنات والموروثات الخاطئة التي تشوه الصورة الحقيقية، وتهدم المجتمع وفطرة الإنسان، في الوقت الذي تستطيع فيه الوسائل الإعلامية ان تكون أداة للتغيير، ولهذا يجب مشاركة المرأة وإعطاؤها الفرصة للتعبير عن النفس واتخاذ القرار من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، كما يمكن إعطاء صورة متوازنة وغير نمطية عن المرأة العراقية في الاعلام.

المطلب الثاني: آليات تفعيل وسائل الاعلام في نشر وتعزيز تمكين المرأة

تتزايد حاجة الأفراد للحصول على تكوين تصور لقضية المرأة، ومن ثمة الاسهام في تشكيل صورة عن حقوقها لدى أفراد المجتمع وتكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو قضاياها، وبشكل عام يجب أن تراعي وسائل الاعلام في تغطيتها لقضايا المرأة العراقية مجموعة من الاعتبارات التي من شأنها أن تسهم في تفعيل دور الاعلام في توعية المجتمع ومن بينها ما يلي: [١]

١- التأكيد على الدور الرقابي لوسائل الاعلام في حماية حقوق المرأة وقدرتها على إثارة القضايا المختلفة التي تتعلق بالمرأة ومتابعتها، بقدر ما تمتلك وسائل الاعلام من إمكانيات في تعزيز مكانة المرأة واهمية تمكينها والنهوض بها.

٢- دعوة وسائل الاعلام الى تبني لغة إعلامية تساهم في نشر ثقافة وتوعية حقوق المرأة العراقية، وما تضمنته الإعلانات والمواثيق الدولية في كافة اشكال البرامج واستخدام مختلف الوسائل التقنية الحديثة، مع ضرورة انشاء قاعدة بيانات من جانب الجهات والمنظمات المعنية بحقوق المرأة لإمداد الإعلاميين بالبيانات والمعلومات في هذا المجال.

٣- التعرف على معوقات العمل الإعلامي في نشر ثقافة حقوق المرأة في الوسائل الإعلامية وتضمينها، وهي من السلبيات التي تؤثر في العمل الإعلامي وضرورة إعطاء المرونة الكافية للأعلام في ان يأخذ دوره الريادي في قضايا المرأة من خلال تذليل المعوقات.

٤- ان يتجنب الاعلام من نشر كل ما يمكن العمل في تأجيج العنف والفوضى والتحريض والاهانة التي تمس المرأة مع تحقيق اصلاح بعض المؤسسات الإعلامية لرفع مستوى أدائها عبر ترشيد مسارها وتنقيتها من الأخطاء والسلبيات.

٥- ان تضع وسائل الاعلام استراتيجية في تشكيل الرأي العام والتعبير عن قضايا المرأة شريكاً للمنظمات غير الحكومية والهيئات الرسمية العاملة والعمل على استبدال الصورة السلبية للمرأة وبيان دورها الإيجابي في المجتمع ومشاركتها في التنمية، على أن يتم ذلك عبر آليات تنفيذ تعتمد تشكيل تعتمد تشكيل مجموعة من خبراء من

[١] بودريسة نوال، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: ٥، العدد:١٠، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٨٢٠-٨٢١.

الإعلاميين تكون مسؤولة عن مراجعة ما ينشر حول المرأة في وسائل الاعلام، مع تخصيص برامج تدريبية للإعلاميين تحثهم على إعداد برامج لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية.

٦- العمل على كشف عن الانتهاكات ضد المرأة ومخاطبة الرأي العام المحلي والدولي للدفاع عنها ومواجهتها، ويستطيع الاعلام ان يؤدي دوره هنا بطريقتين: [١]

- تقوم وسائل الاعلام بدور الناقل للمعلومات لمعظم الانتهاكات الحاصلة للمرأة التي تنتهجها الى منظمات حقوق الانسان.
- عدم اختزال المعالجة لقضايا المرأة في مجرد التعريف بالمعاهدات والقوانين الوطنية والمواثيق والاعلانات الصادرة بها على أنها نصوص فقط، لأن ذلك لا يؤدي الى تأصيلها وترسيخها في الواقع العملي، وانما يتعدى ذلك الى التوعية والإرشاد والتعريف بها من منطلق أو الوعي بحقوق المرأة هو بالأساس في إقراره عملياً وترسيخه في السلوكيات سواء على المستوى الوطني والدولي وعلى مستوى الافراد والجماعات [٢].

ومن هذا المنطلق، بإمكان الاعلام خلق وعي حقيقي بقضايا المرأة ومشاكلها تكون مرتبط بمشكلات الواقع المجتمعي الراهن والتحديات التي تواجهها، بأن تكون وسائل الاعلام إحدى وسائل تحقيق تمكين المرأة عن طريق تحديد الأولويات والبرامج والسياسات تجاه قضايا المرأة تستهدف فيها إزالة كافة المعوقات التي تمنع الاستفادة من التطور العلمي والتقني في مجال الاتصال والمعلومات.

وفي النهاية يمكن القول إن توعية البيئة الثقافية التي نعيش فيها تتحدد من قبل مستخدمي وسائل الاعلام، بالدرجة الأساس، فلو كنا نريد تعددية في المضامين الإعلامية، فإنه يمكن التعامل بكفاءة بالمطالبة بالمزيد من التنوع ما يوفره الاعلام من معلومات وما تطرحه من قضايا تهم المرأة.

[١])عبد الرحمن عبد الوهاب،دور وسائل الاعلام في تنمية المرأة وتطوير الوعي بحقوقها ومسؤولياتها المجتمعية،مركز السلام والتنمية للأبحاث والدراسات،متاح في الموقع:www.salamcenter-iraq

[٢]) قاسم حسن، دور وسائل الاعلام في إشاعة ثقافة تمكين المرأة، متاح على الموقع الالكتروني:m.ahawar.org

الخاتمة

يقوم الاعلام بدور ريادي في بناء المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص ثقافياً واجتماعياً من خلال التوعية بأهمية احترام حق الاخرين وكرامتهم الإنسانية، وإثراء مفاهيم حقوق المرأة والتعريف بها وإشاعة ثقافة احترامها وتحريض المجتمع على استنهاض بواقع المرأة في حث الحكومات على عدم التعسف واستخدام سلطتها تجاهها وسلب حقوقها الإنسانية بالعيش بأمن وسلام...الخ.

لكن واقع الحال أن وسائل الاعلام لا تستطيع وحدها أن تبني ثقافة احترام كيان المرأة في المجتمع، ولكنها تبنيها كعنصر مهم في المجتمع، إذ أن الإعلام والاتصال المباشر يمكن أن ينّم عبر الندوات والحلقات الدراسية وعبر قاعات الدرس في المدارس والمحاضرات في الجامعات ما يسمى في الادبيات الدولية "تمكين المرأة" أي تسليحها بمقومات وعوامل تحقيق فاعليتها في مختلف جوانب الاقتصادية والسياسية والتنموية، فوسائل الإعلام بشكل عام أكثر تأهيلاً للعب دور فعال في الضغط والتأثير على صناع القرار من خلال المؤسسات المختلفة.

اهم الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت بها الدراسة: خرجت الدراسة بنتائج أن الاعلام يساهم في الدفع باتجاه تحقيق التمكين للمرأة ويسهم في متابعة ومراقبة تنفيذ النصوص القانونية وخلق وعي حقيقي بقضايا المرأة ومشاكله تكون مرتبطة بمشكلات مجتمعية، وتقديم صورة المرأة بصورة إيجابية في الحقل الإعلامي من خلال تغيير الصورة النمطية السلبية، وهي بالفعل تؤثر على كيفية تشكيل الجماهير المتلقية التي تعكس صورة المرأة في المجتمع وبيان الدور الإيجابي الذي يمكن ازالة التحديات التي تواجه تمكين المرأة.

<u>خرجت الدراسة جملة من التوصيات أهمها:-</u>

١- زيادة تسليط وسائل الاعلام على مساهمة وإمكانات المرأة في المجتمع والعمل على إزالة الصورة النمطية والعمل على تصحيحها والتصدي للأفكار المسبقة المرتبطة بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي من خلال ابراز قدرات المرأة وكفاءتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والقيام بذلك خصوصاً في وسائل الاعلام.

٢- العمل من اجل وصول المرأة الى التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات من خلال تقنيات الحديثة واتقان استعمال هذه الأدوات الامر الذي يشكل عاملاً مهما في

الحصول على عمل والحصول على الوظائف الشاغرة والاتجاهات الحديثة في مجال سوق العمل وبناء القدرات وتسويق المنتجات كعامل مشجع لتمكين المرأة اقتصادياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- ايضاح الإطار القانوني لحقوق المرأة عبر الوسائل الإعلامية، وبيان القوانين التي تمارس تمييزاً ضد المرأة، وهو ما يجعل عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على حقوقاً متساوية الامر الذي يشكل عقبة امام تمكين المرأة.

٤- نقترح عمل نوافذ إعلامية للنساء للإطلال على الجمهور والتأثير على الرأي العام للترويج لإعلام نسوي حقوقي تنموي يقوم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الاعلام الرسمي والغير رسمي، المرئي والمسموع والمقروء والالكتروني.

٥- تعزيز قيم الديمقراطية والحريات في مجال التغطية الإعلامية ودور الاعلام في رصد ومتابعة قضايا المرأة في التمكين.

٦- ابراز اطر الحلول في الخطاب الإعلامي للمواقع الالكترونية في ضرورة تطبيق قوانين رادعة تضمن القضاء على المشكلات التي تواجه المرأة وضمان تمكينها في شتى المجالات، والتي تسهم في تثقيف المرأة وتوعيتها.

٧- الحضور الإيجابي والتفاعلي في منصات الاعلام الاجتماعي وبقوة، بخاصة ما يتعلق بقضايا المرأة ومتابعتها، والرد على المفاهيم المغلوطة حول قضايا المرأة.

٨- نقترح كخطوة لتعزيز الآلية القانونية لحماية كرامة المرأة، العمل على ادراج قانون (حظر) التمثيل غير اللائق للمرأة، يكون الهدف منع وسائل الإعلام الإلكترونية وبعضها كان تركت خارج نطاق القانون مثل الملصقات والمسلسلات التلفزيونية التي تكرس الصور النمطية للمرأة والترويج لصورة غير متوازنة وغير نمطية للمرأة في وسائل الإعلام لتجنب الآثار السيئة لأي وسيلة إعلامية من هذا القبيل.

المصادر

١- أحلام عبد الرقيب، رؤية صحفية مشتركة لدعم المرأة، المركز المصري، القاهرة، متاح على الموقع الالكتروني: www.ecwergypt.org

٢- اسيا يار كندي، دور الوسائل الإعلامية والثقافية في ابراز المرأة، بحث منشور بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٢، على الموقع الالكتروني: www.kau.edu.sa

٣- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، عام ٢٠١١، حول عدم المساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي.

٤- بودريسة نوال، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: ٥، العدد:١٠، الجزائر، ٢٠٢٠م.
٥- تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق ٢٠٢٠م.
٦- صلاح الدين ياسين، الكوتا النسائية كآلية للتميز الإيجابي لصالح المرأة (المغرب أنموذجا)، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، متاح في الموقع الالكتروني الموسوعة الجزائرية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠: www.politics-dz.com
٧- عبد الاله مجيد، تمكين المرأة خطوة نحو عالم جديد، وقائع مؤتمر يونسكو بعنوان مساواة الجنسين في تنمية المجتمعات، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧.
٨- الفت حسن الاغا، الاعلام ودعم قدرات المرأة، متاح على الموقع الالكتروني: womens.net
٩- قاسم حسن، دور وسائل الاعلام في إشاعة ثقافة تمكين المرأة، متاح على الموقع الالكتروني:m.ahawar.org
١٠- ليلى حنتوش ناجي، معوقات اعلان حالة الطوارئ في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد:٤،جامعة بابل، كلية القانون، ٢٠١٧م
١١- محمد مروان، تعريف تمكين المرأة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: www.mawdoo3.com
١٢- مقدمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الموقع الالكتروني: https://www.escr-net.org/ar/resources/368498
١٣- منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية واصالة التشريع الإسلامي،" دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية الخاصة بحقوق المرأة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م.
١٤- منظمة الأمم المتحدة، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع: www.un.org
١٥- هدى إبراهيم الدسوقي، الخطاب الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة عبر الانترنيت حول قضايا تمكين المرأة (دراسة تحليلية)، مجلة البحوث الإعلامية، العدد: ٤٥، ج٥، جامعة الازهر، كلية الاعلام، ٢٠٢٠م.
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم)، تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.unwoman.org/ar